



نموذج مثالي على نجاح الاندماج

دبي تنفي إجراء مباحثات لاندماج أصول استراتيجية مع أبوظبي تخمينات بتدخل أبوظبي لتوفير دعم لشركات دبي من خلال صندوق مصدر

استراتيجية بين الشركات المملوكة للحكومتين، وهذا قد يعزز متانة الكيانات المتعترفة في دبي ويجعل منها تعمل في استدامة لأن الشريك سيكون الداعم الأول وبشكل مستمر.

وحصلت اندماجات بعد أن قدمت أبوظبي دعماً مالياً لدبي عقب أزمة 2009، والتي انهار خلالها سوق العقارات دببي، مما أجبر تقريباً بعض الشركات المرتبطة بالحكومة على التخلي عن سداد ديون بمليارات الدولارات.

وقال أحد المصادر «رأينا بالفعل نمطا من الاندماجات وسيستمر هذا الآن» لكنه لم يذكر بدقة الشركات التي ستكون تحت هذه الصفقات المحتملة. وقامت الإمارات بدمج شركتي الالومنيوم في دبي وأبوظبي لتأسيس شركة الإمارات العالمية للألمنيوم، المملوكة بشكل مشترك لمبادلة ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية.

كابيتال إيكونوميكس: اقتصاد دبي قد ينكمش بما لا يقل عن 6 في المئة هذا العام

وأشار المصدر إلى أنه سيتم تصميم عمليات الإنقاذ المالي هذه على الأخص عبر حصول أبوظبي على حصص في أصول استراتيجية مملوكة لدبي، وأن ذلك سيحدث بمرور الوقت. وذكرت مذكرة بحثية نشرتها كابيتال إيكونوميكس في لندن في وقت سابق أن إمارة دبي أكثر الاقتصادات في الشرق الأوسط وأفريقيا عرضة لخطر الضرر الاقتصادي الناتج عن التدابير الهادفة للحد من انتشار الوباء.

وأشار محللو الشركة إلى أن اقتصاد دبي قد ينكمش بما لا يقل عن 5 إلى 6 في المئة هذا العام إذا استمرت هذه التدابير حتى الصيف. وتباطأ النمو الاقتصادي في دبي قبل الجائحة وتبددت آمال الاستفادة من استضافة معرض إكسبو العالمي في أكتوبر المقبل حين جرى تأجيل الحدث إلى العام المقبل.

وكانت مصادر مطلعة قالت إن دبي أجرت مناقشات في الأسابيع الأخيرة مع بنوك بخصوص عدد من خيارات التمويل التي تشمل القروض والسندات الخاصة ستكون إيرادات رسوم الطرق ضماناً لها. وخفضت موديز مطلع هذا الشهر تصنيفها الائتماني لشركة موانئ دبي العالمية درجتين لتصل إلى 3، وهي أقل درجة في النطاق الاستثماري، وذلك بسبب تنامي الدين، كما خفضت تصنيفها لهيئة كهرباء ومياه دبي. وينظر المستثمرون إلى تصنيفات الكيانات شبه الحكومية في دبي كمؤشر على الوضع الائتماني للحكومة نفسها لأن الإمارات غير مصنفة من أي من الوكالات الرئيسية.

جددت الأزمة الاقتصادية العالمية بسبب أسعار النفط وتداعيات كورونا من الحديث عن اندماجات محتملة بين شركات دبي وأبوظبي وهو الأمر الذي اعتبرته حكومة دبي قراءة متسرعة من وكالة رويترز للأنباء.

أبوظبي ودبي - ذكر المكتب الإعلامي لحكومة دبي على تويتر أن حكومة الإمارة نفت الجمعة أن محادثات تجرى حالياً مع حكومة أبوظبي بشأن دعم مقدم من صندوق مبادلة. وأكد المكتب أن نشر هذا الخبر تم دون التحقق من صحته أو التأكد من مضمونه ومدى صداقته مصدره. وكانت وكالة رويترز قد أوردت خبراً عن لجوء حكومة دبي مرة أخرى إلى حكومة أبوظبي لمساعدتها على النهوض من أزمته المالية من خلال خارطة طريق تكون فيها الاندماجات بين الشركات المملوكة للحكومتين محورياً للاتفاق.

ويُسبب رويترز مصادر مطلعة أن أبوظبي ودبي دخلتا في مشاورات لبحث سبل دعم اقتصاد دبي من خلال ربط أصول في الإمارات. وذكرت المصادر أنه من المرجح أن يضطلع صندوق مبادلة للاستثمار الحكومي التابع لأبوظبي بدور رئيسي في أي اتفاق. وتهدف الخطة المقترضة إلى تعزيز المانة المالية وخاصة لإمارة دبي بوجه أي صدمات مستقبلية تجعلها بمنأى عن أي مخاطر قد تضرب مفاصل اقتصادها. ويرى محللون أن الضغوط التي تواجهها دبي ليست بدرجة خطيرة ما واجهته في 2009، ولكن كونها أكبر مركز للمال والتجارة والسياحة في المنطقة، فقد تضررت من التباطؤ الاقتصادي بدول الخليج نتيجة لهبوط أسعار النفط العالمية.

وتوقفت عدة قطاعات اقتصادية في دبي بشكل شبه تام خلال تفشي فيروس كورونا، وتواجه الإمارة أشد تراجع اقتصادي منذ أزمة الديون العالمية. ونسبت رويترز لأحد المصادر إن أي دعم من أبوظبي يجري الاتفاق عليه الآن سيتم تنسيقه عبر عمليات اندماج لأصول تتنافس فيها أبوظبي ودبي بشكل مباشر أو حيث لهما ملكيات مشتركة.

وأضاف المصدر أن «الصفقة الأكثر ترجيحاً بأن تتم في الأمد القريب هي اندماج لأسواق الأسهم المحلية»، مشيراً إلى أن من المحتمل اندماج بنوك أيضاً. وتفكر دبي إلى الشروة النفطية، كالتي تحوزها أبوظبي لتخفيف التداعيات السلبية، المنجزة عن سلسلة من العوامل عمقتها أزمة الوباء. وقدمت أبوظبي دعماً لدبي بعد أزمة 2009 بقرض حكومي قيمته 10 مليارات دولار، جرى تمديده في وقت لاحق، وسندات بقيمة 10 مليارات دولار أصدرتها دبي للبنك المركزي. وأكد أحد المصادر أن صندوق مبادلة، الذي يدير أصولاً تقدر بحوالي 230 مليار

سيناريوهات معقدة تواجه مسقط في معركة الضغوط المالية

التقشف والاقتراض ممران إجباريان لتطويق الأزمة

للبلاد والدرجة العالية من الانفتاح في الحسابات الجارية والراسمالية للبلاد. وكانت عُمان وهي إحدى أفقر الدول الخليجية بالموارد النفطية قد أطلقت في 2016 خطة تمتد لخمس أعوام لتنويع مصادر الدخل، بهدف خفض الاعتماد على إيرادات النفط إلى النصف، لكن وتيرة تنفيذ الإصلاحات لا تزال بطيئة حتى الآن.

وتشير مؤسسات مالية دولية إلى وجود ضغوط كبيرة ومناولة على الموازنة بسبب الإسراف في توظيف المواطنين وقلة الخطط التي تبحث عن موارد جديدة من خلال تعزيز مشاريع التنمية البيئية.

واتضح ذلك في قرار إجراء تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى أجل غير مسمى رغم أن اتفاقاً خليجياً ينص على تطبيقها بداية من 2018.

وتعد عُمان المصنفة ديونها عالية المخاطر من وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية الثلاث، من أضعف اقتصادات منطقة الخليج الغنية بالنفط، وقد راكمت ديونها في السنوات الأخيرة لتعويض الهبوط في إيرادات النفط.

ورغم احتمال دخول الحكومة في ماتهة عدم السداد بفعل انحصارها عوائدها المالية، لكن السندات السيادية لا تزال تحظى بإقبال كبير من المستثمرين.

ورجحت وكالة ستاندر أند بورز تحسين ظروف التمويل بالنسبة لعُمان في النصف الثاني من هذا العام، مما يتيح جمع نحو 50 مليار دولار تحتاجها حتى عام 2023، على أن يأتي ثلثها هذا المبلغ تقريباً من إصدار ديون خارجية.

وتتوقع الوكالة أن يأتي 63 في المئة من هذا المبلغ من إصدارات دين خارجي و18.5 في المئة من سحب من أصول محلية وخارجية سائلة و15 في المئة من دين محلي وثلاثة في المئة عن طريق صفقات أخرى.

وأوضحت أنه في حال اعتبرت عُمان تسعير التمويل في أسواق راس المال العالمية باهظاً جداً، أو إجماع مستثمرين أجانب عن تمديد دين مستحق، فسيستارع استنفاد البلاد للأصول الخارجية وستتبدد الثقة في ربط الريال بالدولار.

وحسب الآن، لم تطرق عُمان سوق الدين الدولية في ظل تراجع سنداتنا لأجل عشرة و30 عاماً، ليصل العائد لأكثر من تسعة في المئة.

وتقول الوكالة إن تصنيفها مدعوم بتوقعاتها بأن تحصل السلطنة على دعم من دول مجلس التعاون الخليجي إذا ما واجهت ضغوط سيولة خارجية قوية، لاسيما تلك التي قد تهدد ربط العملة. ويستبعد البعض أن يقدم جيرانها الخليجيون دعماً سخياً كما فعلت السعودية والإمارات حينما قدمت عشرة مليارات دولار للمانحة لمساعدتها على تجاوز عشرة الأزمة التي طالت اقتصادها.

تعطي الضغوط المالية التي يعاني منها الاقتصاد العماني بسبب جائحة كورونا المستجد لمحة عن السيناريوهات المحتملة أمام الحكومة لترتيب الأولويات والمتمثلة في اعتماد الأليات المناسبة للمواءمة بين أهداف موازنة 2020 وتحديات الوضع الراهن مع إبقاء الباب موارباً أمام إمكانية اللجوء للاقتراض من الأسواق الدولية.

مسقط - تواجه الحكومة العمانية عائقاً كبيراً للمضي قدماً في خطوات الإصلاح المتناقضة أصلاً، يتمثل في التداعيات التي خلفها فايروس كورونا على محفزات النمو. ومن المتوقع دخول الاقتصاد في قبضة الانكماش في ما تبقى من العام، وهو ما يرجعه محللون إلى توقف الأنشطة التجارية والاستثمارية مع احتمال تأجيل تخفيف قيود الحجر الصحي لفترة أطول.

وتتوقع الحكومة عجزاً قدره 6.5 مليار دولار، وهو ما يقل عن 7.28 مليار دولار كانت متوقعة في الموازنة الماضية. ويرى محللون أن أرقام الموازنة تعكس أصلاً أزمة الاقتصاد، وهي مشاكل مرحلية من سنة إلى أخرى دون أن يجري تنفيذ جدي للخطط والعلاجات الإصلاحية، التي تتحدث عنها الحكومة منذ سنوات.

ولعل سيناريو توفير الدعم للقطاع الخاص سيكون حملاً ثقيلاً على الحكومة لأن الرهان مُنصب عليها للنهوض بالاقتصاد على أسس مستدامة.

ولا تمتلك عُمان احتياطات مالية كبيرة مثل جاراتها الثرية، إذ يقدر إجمالي حجم أصول أكبر صندوقين للثروة السيادية فيها بنحو 20 مليار دولار.

وهناك شواهد تؤكد أن الحكومة قد تتجه للسحب من الاحتياطات النقدية الأجنبية، التي بلغت بنهاية العام الماضي، نحو 17.2 مليار دولار، في حال استمرت أزمة الوباء قائمة لعدة أشهر.

ومن الممكن أن يعطي إلغاء ربط الريال أو على الأقل خفض سعره إلى مستوى أقل أمام الدولار، دعماً للمالية الحكومية من خلال زيادة العوائد المقيمة بالريال عن عائدات تصدير النفط، لكن هذه المسألة غير مطروحة بتاتا.

ستاندر أند بورز ترى أن ظروف التمويل قد تتحسن مطلع يوليو ما يتيح لمسقط جمع 50 مليار دولار بحلول 2023

ولطالما أكد البنك المركزي، الذي يتولى تسييره منذ سبتمبر 2017 طاهر بن سالم العمري خلفاً لعمود الزدجالي، أنه سيظل ملتزماً بقوة بربط سعر الريال بالدولار الأميركي، الذي ظل عند مستوى 2.6 دولار للريال منذ 1986.

ورغم المخاوف من تضخم أسعار الواردات، فإن فوائد ربط سعر الريال مهمة مع الأخذ في الاعتبار التكوين الاقتصادي

درويش البلوشي
الأثر المالي لمواجهة أزمة الوباء يتجاوز 3.4 مليار دولار

ومن خلال المؤشرات، فإن أمام الحكومة ثلاثة سيناريوهات تبدو معقدة للخروج من ورطة تراجع العوائد تتمثل في تقليص المصاريف بشكل أكبر وتوفير الدعم للقطاعات المتضررة والاقتراض.

وكبقي جيرانها في منطقة الخليج، تراهن مسقط على سياسة تنويع مصادر الدخل بعد أن فقدت الكثير من المداخل نتيجة تراجع عوائد النفط منذ منتصف 2014، لكن الأمر ربما يكون صعباً في ظل ضبابية أوضاع الاقتصاد العالمي.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية لوزير المالية درويش البلوشي قوله إن «الأثر المالي للإجراءات الحكومية للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية الاستثنائية في البلاد يتجاوز 1.3 مليار ريال (3.4 مليار دولار)».

وأوضح أن حزمة الإجراءات المالية التي قررتتها الحكومة تركزت في معظمها على تخفيض بنود الإنفاق للعام الجاري. وفي وقت سابق هذا الأسبوع، أعلنت وزارة المالية عن حزمة إجراءات إضافية لخفض الإنفاق الحكومي من أجل تقليل حدة تداعيات انخفاض الإيرادات النفطية. وتقتضي التدابير خفضاً إضافياً بنحو 5 في المئة على الموازنة المعتمدة لكافة الوحدات المدنية والعسكرية والأمنية للعام الجاري ليصبح إجمالي الخفض بنسبة 10 في المئة، فضلاً عن وقف كافة الحفلات والفعاليات غير الضرورية كالأحتفالات السنوية وحفلات التشييد.

وكانت الوزارة قد طلبت في أبريل الماضي، من المؤسسات المدنية والعسكرية والأمنية بخفض الموازنات المعتمدة بنسبة خمسة في المئة. وقالت حينها إنها تستهدف خفض الموازنة العامة للبلاد بنحو 1.3 مليار دولار.

وشملت الإجراءات أيضاً خفض السيولة المعتمدة لبرامج التنمية بنحو



مسارات متقاطعة للوصول إلى الهدف